اهالي المخطوفين في مؤتمر صحافي:

القضية لم تعد تحتمل التأجيل لانها تطاول ارواحاً بشرية

في المؤتمر الصحافي.

"لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين والمعتقلين"، عقدت أمس مؤتمراً صحافياً في نقابة الصحافة، حضره نقيب الصحافة محمد البعلبكي وعدد من اهالي المخطوفين.

مستهلا قال البعلبكي: "ان مشكلة المخطوفين لا تزال عالقة على رغم جميع المساعي التي بذلت ولم تؤد الى نتيجة".

ثم تلت السيدة هيام سنو بيان اللجنة وفيه:

"نعقد مؤتمرنا الصحافي في هذه الايام المصيرية التي تمر بها البلاد ليس لعرض القضية من جديد ولا لتأليف لجنة جديدة ولا لتحديد المسؤولين عن الخطف والتغاضي عنه بل لنحدد بعض النقاط الاساسية ونتوجه فيه الى الدولة، و"جبهة الخلاص" وحركة "امل" و"المعارضة الوطنية".

في ما يخص الدولة وحلفاءها، تمحور تحركنا من بدايته حول مؤسسات الدولة الشرعية (...) واتصالاتنا مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب والمسؤولين، وكانت كلها تصطدم بحائط مسدود من العواطف والوعود وبسيل من التشاكي والتباكي بعدم قدرتهم على عمل اي شيء تجاه هذه القضية مع الجهة الفاعلة، واسفنا الاكبر على رئيس الجمهورية ورئيس مجلس وزرائه وزير الداخلية لان عدداً كبيراً من هؤلاء المخطوفين كانوا في سجون السلطة الشرعية، فاذا كانوا يجهلون امر هؤلاء فالامر خطير، والاخطر اذا كانوا متواطئين في عملية اخفائهم (...) وعندما اشتدت المطالبة بالافراج عنهم تم وبشكل سافر تهريب كثير من هؤلاء المعتقلين الى اقبية "القوات اللبنانية" وخصوصاً المعتقلين السياسيين الذين تأكد وجودهم لدى اجهزة الدولة. وسوف نحدد في مؤتمر لاحق اسماء بعض المعتقلين وتواريخ تسليمهم الى "القوات اللبنانية".

ونتيجة تحركنا وضغطنا (...) حاولوا تمييع هذه القضية فشكلوا لجنة وزارية للاستقصاء حول المخطوفين والمفقودين ٨٣/٧/١٤ فمع احترامنا لاعضاء هذه اللجنة اقتصر عملها على جمع اسماء قسم من المخطوفين والمفقودين...".

وحمل البيان "القوات اللبنانية" مسؤولية "منع الصليب الاحمر الدولي من استكمال مهمته في الكشف على اماكن وجود المخطوفين ووضع تقرير عن المعلومات التي حصل عليها. وبات واضحاً للجميع من المسؤول عن هذه المأساة والمشارك فيها (...). وللمعلومات نشير الى ان عدد المخطوفين الذي كان مسجلا في لوائحنا التي نشرت في مؤتمرنا الصحافي في ١٩٨٤/١٢/٢٨ كان ١٠٩٩ واليوم لدينا ٢٠١١ اسماً.

وفي ما يخص "جبهة الخلاص" وحركة "امل" و"المعارضة الوطنية":

ان هؤلاء المخطوفين والمعتقلين والمفقودين شكلوا قبل اختطافهم واعتقالهم قاعدة اساسية من قواعد ترسيخ العمل الوطني في لبنان وكانوا من المدافعين عن ارضه وحريته وعروبته، وكانت هويتهم ومنطقتهم وصمودهم ذريعة لاحتجازهم. ويشكلون اليوم قضية وطنية ويكون الغاء اتفاق ١٧ ايار واعادة التوازن الى الوطن بكل اشكاله من حريات واصلاح داخلي مبتوراً اذا تم من دون فرض عودة جميع هؤلاء اينما كانوا، ومحاسبة المسؤولين في الحكم وخارجه عن هذه القضية الانسانية والوطنية.

اننا نرفض ان تبقى هذه القضية مدرجة على جداول الاعمال مجرد بند مثل بقية البنود لانها لم تعد تحتمل اي تأجيل فهي قضية تطاول ارواحاً بشرية، فضلا عن انها مدخل حقيقي الى اي وفاق فعلي".

وختمت: "نؤكد اننا اذا لم نلجأ الى السلبية في السابق فاننا، ومن موقع المجروح الفعلي في هذه الحرب وموقع المعاناة التي نعيش، نقول بصراحة ان لدينا القدرات الكاملة لتكون كل ام منا وكل طفل من اطفالنا قنبلة موقوتة تنفجر في اي مكان واي زمان".